تقارير عمليات الصد والعنف الحدودي غير القانونيين

منطقة البلقان

يناير 2023

Border Violence Monitoring Network

تقارير عمليات الصد والعنف الحدودي غير القانونيين

يناير 2023
منطقة البلقان

Push-Back Alarm Austria +43 1 3451444 · info Kolpa · No Name Kitchen · mare liberum · PIC Pravno-informacijski center nevladnih organizacij · BL!ND SPOTS

CMS Centre for Peace Studies · Mobile Info Team · Rigardu · collective aid · Are You Syrious · I Have Rights.

محتويات

1 ملخص تنفيذي
1 عام
3 شبكة التقارير
3 المنهجية
3 المصطلح
3 الاختصارات

4 اتجاهات العنف الحدودي:
4 ضباط أجانب على الحدود الصربية المجرية
5 عمليات الصد (الإعادة) من البوسنة والهرسك إلى صربيا
6 زيادة عمليات الصد (الإعادة) من كرواتيا إلى البوسنة والهرسك

7 تحديثات الأوضاع:
7 البوسنة والهرسك
7 تقارير عن أشخاص غرقوا أثناء عبور الأنهار

8 اليونان
8 عمليات الإخلاء في جميع أنحاء اليونان
9 موت رجل في مخيم ريتسونا
9 تجريم التضامن في اليونان
10 طالبو اللجوء الأتراك في اليونان
10 أُعيدوا إلى السجن
11 تحديثات من باتراس
12 معدلات وصول عالية في يناير 2023
12 تقييد وصول المنظمات غير الحكومية إلى (CCAC)

13 إيطاليا
13 عمليات إعادة الإدخال من إيطاليا إلى سلوفينيا

14 تركيا
14 السويد - الاتحاد الأوروبي - تركيا
15 زيادة إضفاء الطابع الأمني على حدود تركيا البرية
15 لقطات وإحصائيات عمليات صد
17 اعتداء جنسي في فان قبل عملية الصد
17 مقدونيا الشمالية
18
18 المناصرة
20 تقديم سيادة القانون
وجدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن كرواتيا مسؤولة مرة أخرى عن وفيات
21 وإصابات الأشخاص المحرومين من حريتهم
قانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي
23 قائمة التقارير

25 هيكلية الشبكة ومعلومات الاتصال

ملخص تنفيذي

في يناير، شبكة مراقبة العنف على الحدود (BVMN) شاركت 18 شهادة من عمليات الصد التي أثرت على 172 شخصًا أثناء التنقل عبر البلقان واليونان. يجمع هذا التقرير شهادات مباشرة من مجموعة من البلدان في المنطقة للنظر في الطريقة التي تؤثر بها دول الاتحاد الأوروبي والجهات الفاعلة الأخرى على العنف المنهجي تجاه الأشخاص الذين يعبرون الحدود.

في هذا الشهر، أبلغ أعضاء BVMN عن زيادة عدد الضباط الأجانب في المجر - بشكل أساسي من النمسا وتشيكيا وسلوفاكيا - ومشاركتهم في عمليات الإعادة إلى صربيا، وسط توجه لتوسيع التعاون بين الدول في المنطقة من أجل زيادة تأمين حدودهم. بعد فترة طويلة دون تقارير عن عمليات صد من البوسنة والهرسك إلى صربيا، هذا الشهر، تشارك الفرق في الميدان شهادة على هذه الممارسة، والتي كانت ممنهجة بشكل خاص خلال جائحة كورونا Covid-19. علاوة على ذلك، تمت مناقشة الارتفاع الأخير في عدد التقارير عن عمليات الصد من كرواتيا إلى البوسنة والهرسك بعد انضمام كرواتيا إلى منطقة شنغن أيضًا في هذا التقرير، حيث تشير بعض الشهادات إلى استخدام الطائرات بدون طيار في اعتراض مجموعات العبور و الممارسات التي يمكن أن ترقى إلى حد التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية والمهينة. إن الحدود بين كرواتيا والبوسنة والهرسك والمخاطر التي تشكلها على الأشخاص المتنقلين هي محور قسم آخر، والذي يشير إلى العدد الكبير من الأشخاص الذين ماتوا أو فُقدوا مؤخرًا أثناء محاولتهم عبور نهر سافا الذي يفصل بين البلدين.

تتناول المزيد من التحديثات نمط عمليات إخلاء الأشخاص المتنقلين في جميع أنحاء اليونان، مما يؤثر على المستفيدين من برنامج الإسكان ESTIA II وكذلك على سكان المخيمات المتعددة التي يتم إغلاقها، والتجريم المستمر للتضامن في البلاد، والذي كان له أكثر مثال معروف في محاكمة 24 من عمال الإغاثة الإنسانية التي جرت في 13 يناير. يتم أيضًا في هذا التقرير تحليل وضع طالبي اللجوء الأتراك في اليونان، والذين يواجهون خطرًا دائمًا بالتعرض للإعادة، ويتجلى ذلك في حالة ثلاثة أشخاص عبروا إلى اليونان هذا الشهر لطلب اللجوء السياسي فقط ليتم إعادتهم إلى تركيا و سجنتهم السلطات. وفي الوقت نفسه، تتطرق التحديثات الواردة من الجزر اليونانية إلى ارتفاع عدد الوافدين إلى مركز الوصول الخاضع للرقابة المغلقة (CCAC) في ساموس في يناير، فضلاً عن القيود المتزايدة المفروضة على المنظمات غير الحكومية للوصول إلى المركز، والتي تركت ما يقرب من 1000 شخص غير قادرين على الحصول على الرعاية الطبية الكافية بعد أن فقدت منظمة أطباء بلا حدود الإذن بالعمل داخل CCAC.

علاوة على ذلك، يوضح هذا التقرير مزيدًا من الأمننة للحدود البرية لتركيا مع اليونان وبلغاريا، بدعم من مفوضية الاتحاد الأوروبي مؤخرًا، بعد أن حاولت النمسا الضغط من أجل استخدام أموال الاتحاد الأوروبي لتعزيز السياج بين بلغاريا وتركيا. كما يحلل الديناميكيات السياسية الحالية بين السويد وتركيا التي أعقبت اعتراض الأخيرة على انضمام السويد إلى حلف الناتو، على أساس أن السويد موطن لسكان أكراد نشطين، فضلاً عن نشر أحدث لقطات من السلطات التركية لعمليات صد من اليونان إلى تركيا، إلى جانب إحصاءاتها الخاصة عن عمليات الترحيل إلى دول ثالثة.

أخيرًا، يقدم هذا التقرير الشهري تحديثات حول اتفاقية الوضع الجديد بين فرونتكس ومقدونيا الشمالية، والتي تمت مناقشتها هذا الشهر، والمفاوضات حول قانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي، بعد سلسلة تويتر الخاصة بنا في يناير والتي ركزت على مشاركة الشهادات التي تثبت استخدام التكنولوجيا لتسهيل عمليات الصد غير القانونية. علاوة على ذلك، نقوم بتضمين ملخص لـ مذكرات (BVMN) لتقرير سيادة القانون الصادر عن المفوضية الأوروبية، والتي قدمت مداخلات لكرواتيا وسلوفينيا واليونان، بالإضافة إلى حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، في 17 يناير، وجدت كرواتيا مسؤولة عن وفيات وإصابات الأشخاص أثناء التنقل للمرة الثانية.

عام

شبكة التقارير

[1 BVMN] هو مشروع تعاوني بين العديد من المنظمات الشعبية والمنظمات غير الحكومية العاملة على طول طريق غرب البلقان واليونان، لتوثيق الانتهاكات على الحدود الموجهة نحو الأشخاص المتنقلين. يمتلك الشركاء قاعدة بيانات مشتركة لمواقع الويب، تُستخدم كمنصة لجمع شهادات عمليات الصد غير القانونية التي يتم جمعها من خلال المقابلات.

المنهجية

تعزز العملية المنهجية لهذه المقابلات الاتصال الاجتماعي الوثيق الذي لدينا كمتطوعين مستقلين مع اللاجئين والمهاجرين لرصد عمليات الضد على حدود متعددة. عندما يعود الأفراد بإصابات كبيرة أو قصص عن سوء المعاملة، سيجلس أحد متطوعينا الذين يبلغون عن ممارسات العنف معهم لجمع شهادتهم. على الرغم من أن مجموعة الشهادات نفسها عادة ما تكون مع مجموعة لا تزيد عن خمسة أشخاص، إلا أن المجموعات التي تعرضت للصد التي يمثلونها يمكن أن تتجاوز 50 شخصًا. لدينا إطار عمل موحد لهيكل المقابلات لدينا يمزج بين جمع البيانات الثابتة (التواريخ والمواقع الجغرافية وأوصاف الضابط وصور الإصابات / التقارير الطبية وما إلى ذلك) مع سرد مفتوح للإساءة.

المصطلح

يعد مصطلح الصد عنصرًا رئيسيًا في الوصع الذي ظهر على طول حدود الاتحاد الأوروبي (المجر وكرواتيا) مع صربيا في عام 2016، بعد إغلاق طريق البلقان. يصف الصد الطرد غير الرسمي (دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة) لفرد أو مجموعة إلى بلد آخر، وهذا يتناقض مع مصطلح "الترحيل" الذي يتم في إطار قانوني. أصبحت عمليات الإعادة جزءًا مهمًا من نظام الهجرة في دول الاتحاد الأوروبي وأماكن أخرى، وإن كان غير رسمي.

الاختصارات

AUT - النمسا
MNK - مقدونيا الشمالية
GRC - اليونان
BGR - بلغاريا
TUR - تركيا
EU - الاتحاد الأوروبي

BiH - البوسنة والهرسك
HRV - كرواتيا
SRB - صربيا
SLO - سلوفينيا
ROM - رومانيا
HUN - (المجر (هنكاريا

1 BVMN هي شبكة من منظمات المراقبة النشطة في البلقان واليونان وتركيا بما في ذلك No Name Kitchen و Rigardu و Are You و Syrious و Mobile Info Team و PIC و InfoKolpa ومركز دراسات السلام و Mare Liberum و Collective Aid و Blindspots و Pushback Alarmphone Austria وI Have Rights

الاتجاهات في عنف الحدود

ضباط أجانب على الحدود الصربية المجرية

في العام الماضي، لاحظ فريق (BVMN) الذي يوثق العنف ضد الأشخاص المتنقلين في منطقة شمال صربيا زيادة في الضباط الأجانب الموجودين والمشاركين في عمليات الصد من المجر إلى صربيا. ووفقًا للتقارير التي تم جمعها، لم يقتصر الأمر على تجاهل هؤلاء الضباط الأجانب لتنظيم عمليات الصد، ولكنهم شاركوا أيضًا بنشاط في أعمال العنف المرتكبة ضد مجموعات العبور، والتي شملت الضرب والركل وتدمير وسرقة المتعلقات الشخصية.

ومن بين الشهادات التي تتحدث عن وجود هؤلاء الضباط الأجانب، من أغسطس 2022، يصف صد مجموعة من 15 شخصًا مصابًا، بعضهم أصيب بجروح على أيدي ضابطين تشيكيين على الأقل، والتي حددها الشاهد بالأعلام التشيكية على زيهم الرسمي. وطبقاً لما قاله الشاهد، فقد قام الضابطان بضربه وركله هو وصديقه بشكل متكرر على ضلوعه ورجليه، وأخذوا نقوداً منهم وكسروا هواتفهم. "قالوا لي إذا أمسكوا بي مرة أخرى فسوف يكسرون ساقي. قالوا، "سأتذكرك". أخشى الآن أن أذهب مرة أخرى ".

في 18 تشرين الثاني (نوفمبر) 2022، بعد جمع 32 شهادة ضد الضباط التشيكيين في المجر ومقدونيا الشمالية، قامت (BVMN) بإرسال إشعار وطالبت بفتح تحقيق للمفتشية العامة التشيكية لقوات الأمن.

بعد شهرين، لا يزال وجودهم ملحوظاً. في 19 يناير 2023، ورد أنه تم القبض على 5 أشخاص من المغرب وسوريا وغامبيا في المجر (بالقرب من الحدود مع صربيا) من قبل ضباط يقودون مركبات تحمل لوحات ترخيص من المجر والتشيك وسلوفاكيا، قبل إعادتهم إلى صربيا مع مجموعة أكبر من الأشخاص من بينهم عائلات لديها أطفال. في التقرير، وصف الشاهد كيف قام بعض الضباط بعد القبض عليهم بضرب مجموعة العبور و أجبروهم على خلع ملابسهم وترك الكلاب تعضهم. كانت إحدى العضات لا تزال ظاهرة في الوقت الذي تم فيه أخذ الشهادة. وبحسب ما ورد التقط الضباط صوراً لهم وسرقوا أموال وهواتف ثلاثة أشخاص في المجموعة.

ليست هذه هي المرة الأولى التي يظهر فيها دليل على أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تدعم المجر بمراقبة الحدود. في سبتمبر 50،2021 ضابط شرطة تشيكي تم نشرهم على الحدود المجرية / الصربية، بينما تم نشر الضباط النمساويين في المجر منذ عام 2020.

ومع ذلك، يبدو أن هناك زيادة في الاتفاقات الثنائية والثلاثية بين الدول في المنطقة. على سبيل المثال،مذكرة التفاهم، التي وقعتها النمسا والمجر وصربيا في نوفمبر 2022، مما يسمح بعمليات دورية مشتركة في البلدان الثلاثة وينص على نشر معدات متخصصة (بما في ذلك الكاميرات الحرارية والطائرات بدون طيار) على الحدود الصربية / المقدونية. علاوة على ذلك، أرسلت سلوفاكيا ضباطًا للعمل جنبًا إلى جنب مع الشرطة المجرية على الحدود مع صربيا لأول مرة في أكتوبر 2022، جددوا مؤخراً هذا التحالف بنشر 38 ضابطا إضافيا في يناير 2023. يتمركزون هناك حتى فبراير، مع ذكر أنه سيتم تمديد الدعم إذا لزم الأمر.

هذا التوسع في عدد الأفراد الأجانب في المجر تم موازنته مؤخرًا على الجانب الصربي من الحدود، حيث أصبح الضباط الألمان والنمساويين والإيطاليون مشهدًا يوميًا للفرق العاملة في المنطقة. تم تناول هذا الموضوع في السابق تقرير (BVMN) الشهري السابق.

عمليات الصد من البوسنة والهرسك إلى صربيا ----------

في يناير، سجلت (BVMN) عملية صد من البوسنة والهرسك إلى صربيا أثرت على ثلاثة رجال من المغرب. وبحسب المدعى عليه، فإن أربعة أفراد يرتدون زيًا أسود مع شارة شرطة على أذرعهم مكتوبة باللغة البوسنية، اعتقلوا مجموعة العبور ودفعوهم عبر نهر سافا إلى سريمسكا راتا.

إن عمليات الإعادة من الأراضي البوسنية ليست بالأمر غير المعتاد. في سبتمبر 2020، خلال جائحة كورونا (Covid-19)، كليك أكتيف (مركز تطوير السياسات الاجتماعية) أبلغ عن زيادة في عدد عمليات الصد من البوسنة، مما أدى إلى ارتفاع عدد الوفيات والغرق في نهر درينا. في 3 سبتمبر 2020، غرق أربعة رجال من سوريا والعراق في منطقة بانيا كوفيلجاكا.

"عند محاولتهم عبور الحدود عبر نهر درينا، يستخدم اللاجئون قوارب صغيرة أو طوافات. لكن عندما وصلوا إلى الساحل البوسني، كانت شرطة السواحل البوسنية هناك بالفعل. أخذوا قواربهم واجبروهم على السباحة عائدين إلى الساحل الصربي. يهددونهم بالبنادق ويرمونهم بالحجارة أو يطلقون عليهم الكلاب ".(ClickActive، 2020).

سجلت (BVMN) حادثة مماثلة هذا الشهر أبلغت عن حالة مماثلة من العنف والوحشية من قبل السلطات البوسنية. في الشهادة التي جمعت وذكر الشاهد أن الضابط أطلق الكلاب وعضه أحدهم في ساقه. بعد ذلك، أفاد بأنه نُقل إلى مكان وصفه بأنه "منزل حرس حدود من الألومنيوم الأبيض" بالقرب من الحدود، حيث تعرض للضرب المبرح بالهراوات والركل في منطقة الأعضاء التناسلية من قبل شخص يرتدي زي الشرطة البوسنية. ثم أُعيد إلى صربيا.

منذ انضمام كرواتيا إلى منطقة شنغن لحرية التنقل في بداية شهر يناير، لاحظ فريق (No Name Kitchen) زيادة كبيرة في عمليات الإعادة من كرواتيا إلى البوسنة مقارنة بالأشهر الثمانية السابقة. عادة، في هذا الوقت من العام، تقل أعداد مجموعات العبور بسبب ظروف الشتاء القاسية التي تجعل السفر صعبًا، ومع ذلك يتواجد العديد من الأشخاص في أونا سانا كانتون. وبحسب ما ورد أصبحت عمليات الصد أكثر تواتراً من ذي قبل، ويبدو أن السلطات الكرواتية مجهزة بأسلحة أفضل بينما تتصرف بعنف أكثر.

ارتفع عدد روايات الضرب، من الركل إلى استخدام الأسلحة مثل الهراوات، واستخدام الأسلحة النارية لتهديد الناس. لوحظت زيادة في عدد الكلاب، كما زادت الإشارة إلى وجود أجهزة التي توصف بأنها "أضواء كبيرة تشير في كل مكان" أو "كاميرات غريبة في السماء" (من المحتمل أن تكون هذه الأخيرة طائرات بدون طيار).

تُستخدم أيضًا الممارسات التي يبدو أنها ترقى إلى حد التعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، حيث قال بعض الشهود أنه تم إجبارهم من قبل الضباط على الوقوف في "وضع هزلي" على الأرض الرطبة لساعات. كما تم الإبلاغ عن أن الضباط غالبًا ما يأخذون الأدوية من الأشخاص الذين يعانون من حالات صحية حرجة ويرفضون تقديم المساعدة عندما يطلب الناس المساعدة.

إلى جانب العنف وسوء المعاملة، أصبح البرد لا يطاق في دول البلقان. في البوسنة والهرسك، يجعل انخفاض درجات الحرارة من الصعب للغاية على الناس الوصول إلى مركز استقبال مؤقت، كما هو الحال في ليبا، حيث يضطرون إلى المشي عدة كيلومترات في مناطق منعزلة مع القليل من الموارد أو المعدات.

مع تصاعد العنف على طول الحدود الكرواتية / البوسنية في الشهر الماضي مما تسبب في مزيد من القلق للأشخاص المتنقلين، من المحتمل أن التغيير في التوجهات له علاقة بدخول كرواتيا إلى منطقة شنغن.

البوسنة والهرسك

تقارير عن أشخاص غرقوا أثناء عبور الأنهار في شمال البوسنة والهرسك

كل أسبوع، تسمع (Blindspots e.V) أخبارًا عن فقد أو موت أشخاص أثناء محاولتهم عبور نهر سافا الذي يمثل الحدود بين البوسنة والهرسك وكرواتيا. يبدو أن المزيد من الناس يسلكون هذا الطريق ويعبرون نهر سافا على قوارب مطاطية، وهي رحلة يشار إليها بالعامية باسم "لعبة القارب"، والتي مات فيها الكثيرون. في ديسمبر وحده:أربع جثث مجهولة الهوية تم انتشالهم من النهر وتم إنقاذ 10 اشخاص بعد انقلاب قاربهم وغرق شخص واحد. وفُقد خمسة مواطنين أتراك بعد انقلاب قاربهم. علاوة على ذلك، في يناير،تم العثور على جثة شخص (يشتبه في كونه من المجموعة التركية)،تم إنقاذ 13 مواطناً كوبياً بعد أن واجهنا صعوبة في النهر، وفي 12 فبراير،جثتين أخريين مجهولة الهوية تم العثور عليها في السهول الفيضية لنهر سافا. تستمر قائمة المآسي في سافا بالازدياد بشكل كبير.

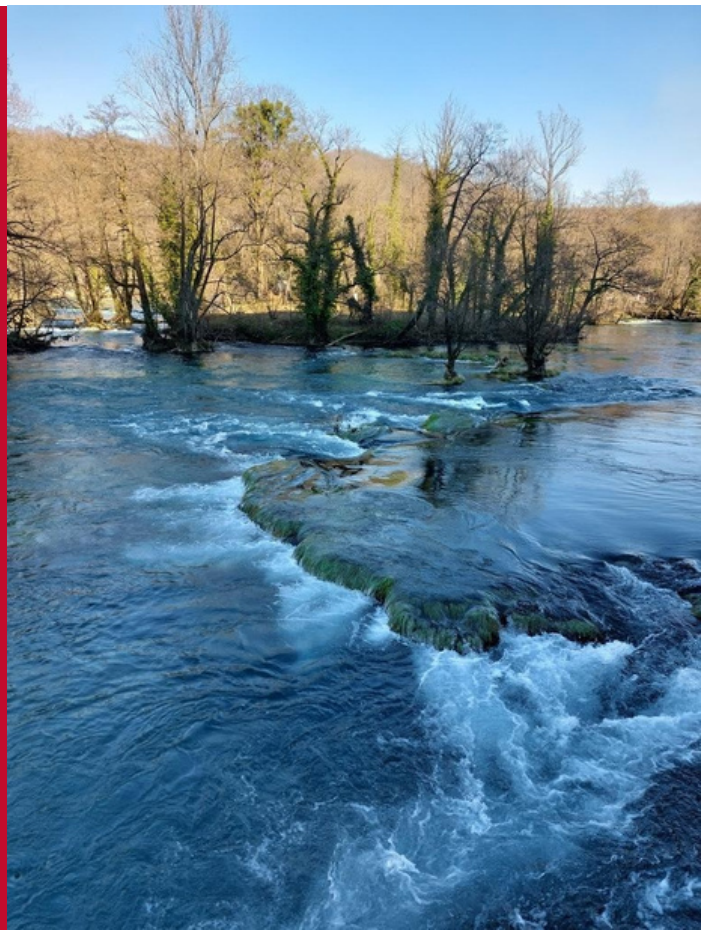

لطالما كان الموت في الأنهار مشكلة في البوسنة وكذلك في دول البلقان الأخرى. المصدر: (Blindspots)

في يناير،4 د، مصدر مفتوح "تم إطلاق قاعدة بيانات عدالة المهاجرين التي تركز على توثيق الخسائر البشرية التي تحدث على ما يسمى طريق البلقان. ويحتوي على بيانات عن حالات الوفاة والمفقودين في المنطقة منذ عام 1998. وتوضح الأدلة الموجودة في قاعدة البيانات هذه أن 9 أشخاص غرقوا في الأنهار على طول طريق البلقان في ديسمبر 2022 وحده ؛ 6 في نهر سافا و 4 في درينا بين صربيا والبوسنة والهرسك.

يتم دفع الأشخاص المتنقلين نحو طرق عبور حدودية شديدة الخطورة بسبب الافتقار إلى مسارات قانونية وآمنة للحصول على اللجوء داخل الاتحاد الأوروبي. تساهم الوفيات في نهر سافا في سلسلة طويلة من سجلات (BVMN) التي جرف فيها الناس في الأنهار.

حدثت حالات وفاة كنتيجة مباشرة لإجبار أشخاص على عبور طرق خطرة من أجل المطالبة بالحماية الدولية داخل الاتحاد الأوروبي، كما هو موثق من قبل No Name Kitchen، ولكن أيضاً نتيجة عمليات الصد غير القانونية، كما رأينا في منطقة ايفروس بين اليونان وتركيا. غالبًا ما يؤدي هذا الأخير إلى الغرق أو الموت بسبب انخفاض حرارة الجسم بعد إجبار المهاجرين على النزول إلى النهر، أو حتى العدوى القاتلة من مياه النهر بسبب عدم إمكانية الوصول إلى مياه الشرب النظيفة.

إن السياسات الحدودية اللاإنسانية الحالية التي يتبعها الاتحاد الأوروبي هي شهادة على نظام إدارة الحدود الفاسد في أوروبا، والذي يؤدي إلى وفاة غير ضرورية لأشخاص يتنقلون ويمارسون حقهم في التماس الحماية الدولية.

اليونان

عمليات الإخلاء في جميع أنحاء اليونان

شهد العام الماضي إخلاء آلاف الأشخاص من منازلهم حيث أنهت الحكومة اليونانية برنامج إسكان ESTIA II. بالرغم من استعداد الاتحاد الأوروبي لتوسيع دعمها للمبادرة، واحتجاجات المهاجرين والسكان اليونانيين، أنهت الحكومة البرنامج في ديسمبر 2022. أُجبر المستفيدون من (ESTIA II) إما على مغادرة منازلهم والانتقال إلى مخيمات معزولة للغاية، أو العثور على سكن جديد دون أي دعم من الدولة، مما يؤدي غالباً إلى وجود أشخاص يعيشون في الشوارع بسبب نقص الخيارات البديلة.

تم إعطاء العديد من الأشخاص الذين يعيشون في مساكن تم توفيرها من خلال برنامج (ESTIA II) إشعاراً قصيراً جداً لعمليات الإخلاء - بعضها لمدة أقل من 24 ساعة - ولم يتم تزويدهم بأي إشعار رسمي بالإخلاء. برر وزير الهجرة واللجوء اليوناني باناجيوتيس ميتاراشي إغلاق البرنامج بالقول إن عدداً أقل من طالبي اللجوء يصلون إلى اليونان، على الرغم من التصريح المذكور، هدف مشروع دمج طالبي اللجوء الموجودين بالفعل في اليونان، وضمان الرفاهية المستمرة للوافدين الضعفاء.

بالتزامن مع عمليات إخلاء (ESTIA II)، كانت هناك عمليات إغلاق متعددة للمخيمات وأماكن إيواء اللاجئين في جميع أنحاء اليونان - وكان آخرها إغلاق مخيم أوينوفيتا، بعد أسابيع فقط من إخلاء آخر المقيمين المتبقين في مخيم إليوناس.

هذه الإجراءات الاستراتيجية والمستمرة التي تتخذها الدولة اليونانية لتعطيل الاندماج وإعاقة الوصول إلى الخدمات الأساسية والتعليم والرعاية الصحية للمهاجرين تفصلهم عن المجتمع وتعرضهم لخطر كبير بالاعتقال والإيذاء النفسي والجسدي وعمليات الصد.

مقتل رجل في مخيم ريتسونا

رجل كونغولي يبلغ من العمر 45 عامًا مات في مخيم ريتسونا صباح يوم 16 يناير 2023، بعد الاستجابة المتأخرة لطلبه للحصول على المساعدة الطبية من قبل سلطات الدولة اليونانية. ردا على ذلك، وضع سكان المخيم حواجز أمام مدخل المخيم احتجاجا على العلاج الطبي غير الملائم الذي يتلقونه.

تجريم التضامن في اليونان

تم تسليط الضوء على التجريم المستمر للمدافعين عن حقوق المهاجرين في اليونان من خلال بيان صادر عن مفوض الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان هذا الشهر. يأتي هذا البيان بعد عام اتُهمت فيه الحكومة اليونانية باستخدام برامج تجسس غير قانونية مراقبة أكثر من 50 فردًا، من بينهم سياسيون وصحفي رفيع المستوى يعمل في قضايا الهجرة. منذ عام 2021 على وجه الخصوص، شهدت (BVMN) زيادة مقلقة للغاية في الأعمال الانتقامية وأعمال التخويف والاستهداف وحملات تشويه إعلامية ضد شركائها العاملين في اليونان. كما سلطت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان الضوء أيضًا على قضية المراقبة الإلكترونية والمضايقات عبر الإنترنت للأفراد المدافعين عن حقوق المهاجرين قبل زيارتها لليونان في يونيو 2022.

هذا الشهر، محكمة يونانية رفضت التهم الموجهة إلى 24 من عمال الإغاثة الإنسانية الذين ساعدوا المهاجرين من خلال عمليات البحث والإنقاذ في بحر إيجه، بعد محاكمة عقدت في 13 يناير. اعتقلت السلطات اليونانية المتهمين، بينهم سبعة يونانيين و 17 أجنبيًا، واحتجزتهم في أغسطس 2018. ومن بين من يحاكمون ناشطة سورية بارزة في مجال حقوق الإنسان، سارة ماردِيني، وزميلها المتطوع شون بيندر، وكلاهما قضى أكثر من ثلاثة أشهر في السجن في ليسبوس بعد القبض عليهما بتهم جنحة شملت التجسس والتزوير والاستخدام غير القانوني للترددات اللاسلكية. رفضت المحكمة في ميتيليني، ليسفوس، تهم الجنحة على أساس الأخطاء الإجرائية. ومع ذلك، لا يزال التحقيق جاريا في تهم الجنايات الأكثر خطورة ولم يتم تحديد موعد للمحاكمة. في حين أن الفصل هو انتصار صغير، لا يزال الفريق القانوني للمتهمين يناضل من أجل إسقاط جميع التهم لتجنب سابقة خطيرة لتجريم المساعدة الإنسانية. كما أنهم يخططون لتقديم أدلة إلى الاتحاد الأوروبي على أمل إصلاح توجيه التيسير، وهو قانون في الاتحاد الأوروبي تستخدمه الدول الأعضاء لتجريم المدافعين عن حقوق الإنسان.

طالبو اللجوء الأتراك في اليونان

يسلط تقرير نشره مركز ستوكهولم للحرية (SCF) هذا الشهر الضوء على وضع طالبي اللجوء الأتراك الذين تم ترحيلهم من اليونان إلى تركيا، والذين ورد أن العديد منهم قد تم اعتقالهم عند عودتهم بتهم تتعلق بالإرهاب، وقد يتعرضون للتعذيب وأشكال أخرى من المعاملة اللاإنسانية من قبل السلطات التركية. (شهادة جمعتها BVMN في أبريل 2021) أبلغت عن إعادة رجل تركي إلى تركيا، على الرغم من أنه أعرب عن نيته التقدم بطلب للحصول على اللجوء في اليونان. في الشهادة وصف الشاهد كيف قال الرجل التركي للسلطات اليونانية: "لا يمكنني العودة إلى تركيا لأنني إذا عدت سيقتلونني".

طعن مجلس الدولة اليوناني (المحكمة الإدارية العليا لليونان) مؤخراً في سياسة الحكومة اليونانية بشأن هذه المسألة، من خلال مناقشة بأنه لا يمكن اعتبار بلد ما آمناً إذا لم يقبل إعادة طالبي اللجوء إلى أراضيه لطلب اللجوء هناك، كما هو الحال في تركيا. وقد أحيلت القضية إلى محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي.

أُعيدوا إلى السجن

تمت تغطية حالة محددة من الموضوع السابق في مقالة من صحيفة Gazete Duvar نُشر في 21 كانون الثاني (يناير)، وتناول وضع أبو بكر جيزر، وهو مواطن كردي تركي عبر إلى اليونان براً عبر إيفروس / ميريش من تركيا في منتصف كانون الثاني (يناير)، واعتقله ضباط يونانيون على متن حافلة مسافرة من مدينة (Didymoteicho) في 17 يناير. لم يكن مكانه معروفاً إلا بعد أيام، عندما قام محامو الرئيس السابق لحزب الشعب الديمقراطي (HDP) المسجون، صلاح الدين دميرتاش، بتحديد مكانه في تركيا في سجن أدرنة رقم 1 من النوع إف.

أوضح شقيقه أن جيزر ذهب إلى اليونان لطلب اللجوء السياسي وأنهم لم يتمكنوا من معرفة سبب اعتقاله بمجرد عودته إلى تركيا. وعليه عدة دعاوي قضائية، بتهم إهانة الرئيس، فضلاً عن العضوية والدعاية لمنظمة إرهابية. وذكر شقيقه أنهم يعتزمون رفع دعوى قضائية ضد اليونان لحرمانهم من حق طلب اللجوء. أبلغت الشرطة التركية جيزر "أنت محظوظ، نحن نجمع الجثث هنا كل يوم، المشرحة والمقبرة ممتلئة. بعضهم رمي عارياً، والبعض يتعرض للضرب المبرح ويلقى بهم بعيداً". أضاف كاتب المقال أيضًا أنه تحدث إلى طالبي لجوء آخرين ذكروا أنهم كانوا مع جيزر حتى غادر ديديموتيشو في الحافلة. وهم محتجزون الآن في معسكرات على الحدود اليونانية التركية، بعد أن بدأت إجراءات لجوئهم.

في 23 يناير، فيديو آخر تم تداوله ذكر فيه المواطنان وهم أكراد أتراك، فريد دمير (من أمهات السبت) ومحمد سعيد دمير (عضو سابق في مجلس إدارة حزب الشعوب الديمقراطي أحمد / ديار بكر) صرحا أنهما كانا في اليونان ويريدان طلب اللجوء السياسي. محمد سعيت دمير كان قد حُكم عليه سابقاً بالسجن لمدة ستة أعوام وثمانية أشهر في عام 2001. وتم القبض عليهمتا في حوالي الساعة 11:00 صباحاً وإعادتهما بعنف إلى تركيا. واحتُجزوا في مركز شرطة ميريش. في اليوم التالي، بينما تم الإفراج عن فريد دمير، ألقي القبض على سعيد دمير ونقل إلى سجن أدرنة رقم 1 من النوع إف. في تركيا، لا يزال السياسيون المعارضون والصحفيون والنشطاء السياسيون وغيرهم يواجهون في كثير من الأحيان التحقيقات والملاحقات والإدانات.(أبو بكر جيزر) و (سعيد ديمير) مجرد حالتين موثقتين حيث تم حرمان الأشخاص الذين يعبرون الحدود بعنف من إمكانية طلب اللجوء في اليونان وأُرسلوا إلى السجن.

ΚΤΕΛ Ν. ΕΒΡΟΥ Α.Ε.
ΤΗΛ:2551026479,ΘΕΣ/ΝΙΚΗ:2310595439
ΑΦΜ: 097242276 ΔΟΥ: ΑΛΕΞΑΝΔΡΟΥΠΟΛΗΣ
ΗΜΕΡΟΜΗ
ROUTE ΤΡΙΤΗ 17/01/2023 20:05
ΑΠΟ - ΠΡΟΣ
FROM-TO ΔΙΔΥΜΟΤΕΙΧΟ-ΘΕΣΣΑΛΟΝΙΚΗ
ΚΑΤΗΓΟΡΙΑ
CATEGORY ΟΛΟΚΛΗΡΟ ΕΚΠΤΩΣΗ 0%
ΛΕΩΦΟΡΕΙΟ ΔΙΑΔΡΟΜΟΣ ΘΕΣΗ
BUS PLATFORM SEAT 49
ΟΝ. ΕΠΙΒΑΤΗ GEZER EBUBEKIR
PASSENGER NAME
ΑΡΙΘ. ΕΙΣΙΤΗΡΙΟΥ 3044 0027886 ΤΙΜΗ PRICE 37,70 ΕΥΡΩ
ΗΜΕΡΟΜΗΝΙΑ - ΩΡΑ ΕΚΔΟΣΗΣ
17/1/2023
ΑΡΙΘΜΟΣ ΕΙΣΙΤΗΡΙΟΥ ΗΜΕΡΟΜΗΝΙΑ - ΩΡΑ - ΘΕΣΗ
3044 0027886 17/01/2023 20:05 49
ΑΞΟΝΑΣ ΑΠΟ ΠΡΟΣ
60 ΔΙΔΥΜΟΤΕΙΧΟ ΘΕΣΣΑΛΟΝΙΚΗ
ΤΙΜΗ 37,70 ΚΑΤΗΓΟΡΙΑ ΟΛΟΚΛΗΡΟ
Embarks Passenger
Exact Check

صورة التقطها (Ebubekir Gezer) لتذكرة حافلاته من (Didymoteicho) في 17 يناير.

تحديث من باتراس

واصل فريق No Name Kitchen في باتراس، اليونان، دعم حوالي 30 شخصًا أثناء التنقل خلال الشهر الماضي. شهدت بداية العام الجديد زيادة طفيفة في عدد حوادث العنف الداخلي المسجلة - العنف المرتكب خارج ممارسات الصد - مقارنة بالشهر السابق. وبحسب ما ورد، فإن معظم أعمال العنف هذه قد ارتكبها موظفو الأمن الخاص في الميناء، الذين اعتدوا بشكل متكرر على الأشخاص أثناء التنقل ودمروا ممتلكاتهم. جمع الفريق شهادة قاصر تم تدمير هاتفه، بينما تم الاعتداء على شخصين آخرين من قبل عانصر أمن الميناء. وروى آخرون قصصاً عن تكبيل أيديهم واحتجازهم في مكتب الأمن لساعات دون طعام أو ماء أو معلومات.

على الرغم من عدم تسجيل أي عمليات إعادة قبول غير رسمية جديدة هذا الشهر، فقد تم التركيز على قضية إعادة السلطات الإيطالية لطالبي اللجوء إلى اليونان في يناير مع نشر العمل من تحالف وكالات الأنباء والإعلام بقيادة "لايتهاوس ريبورتس" الهولندية. ساهم فريق (No Name Kitchen) بالمعرفة والتواصل مع الصحفيين، الذين كشفوا الظروف اللاإنسانية التي يعيشها أولئك الذين مُنعوا من طلب اللجوء أثناء نقلهم إلى اليونان.

أدت التحقيقات إلى تغطية من مجموعة من وسائل الإعلام على الصعيد الدولي: بالإضافة إلى تقرير (Lighthouse) الموجز، ظهرت مقالات في We Are Solomon في اليونان، Euractivl الإيطالية، Brussels Times البلجيكية وأخبار RPE في مصر؛ أنشأت (Loopsider) الفرنسية فيديو قابل للمشاركة؛ وأنتجت محطات البث السويسرية (SRF) موسعة تقريرًا مصورًا وثائقيًا موسعًا. "مونيتور"، برنامج الشؤون الجارية على قناة Erste One الألمانية، تحدث أيضًا عن القصة. تحدث كلاس فان ديكين، أحد مؤسسي Lighthouse Reports، عن عمليات صد على السفن التجارية وغيرها من "المواقع السوداء" الأوروبية على بودكاست The Civil Fleet.

تم تسجيل عمليات إعادة الإدخال غير الرسمية من إيطاليا إلى اليونان لعدة سنوات، لكن الأدلة على أن هذه الممارسة حدثت مؤخرًا في نوفمبر 2022 تتناقض مع إنكار السلطات الإيطالية. أثار هذا التحقيق ردودًا برلمانية ومن المجتمع المدني: تم الطعن في وزارة الداخلية الإيطالية بشأن هذه القضية، في حين أن اتحاد البحارة اليونانيين استنكرو "الوحشية والعنصرية" من جانب مشغلي العبّارات التجارية المتواطئة في عمليات الصد وطالبت بإنهاء فوري لهذه الممارسات ومحاسبة المتورطين.

ساموس: معدلات وصول عالية في يناير 2023

هذا العام، على الرغم من كونها الجزيرة التي لديها ثاني أعلى معدل من عمليات الصد في بحر إيجه، فقد شهدت ساموس زيادة كبيرة في معدل الوصول إلى مركز الوصول الخاضع للرقابة المغلقة (CCAC). في الواقع، وصل 253 شخصًا إلى CCAC في شهر يناير، وهو ما يزيد 16 مرة عن نفس الفترة من عام 2022، عندما كان هناك 15 وافدًا مسجلاً. يمكن أن يتناقض هذا بشكل كبير مع يناير 2021 عندما لم يكن هناك وصول مسجّل إلى الجزيرة. ومع ذلك، من المهم التأكيد على أن هذه الأرقام لا تعكس معدلات الوصول الحقيقية إلى الجزيرة. نظرًا لارتفاع معدلات الصد، من المرجح أن تكون معدلات الوصول الحقيقية إلى الجزيرة والمياه الإقليمية المحيطة بها أعلى من ذلك بكثير.

ساموس: تقييد وصول المنظمات غير الحكومية إلى CCAC

في أبريل وسبتمبر 2020، تم وضع قراران وزاريان مشتركان لطلب التسجيل الرسمي للمنظمات غير الحكومية المعنية بالهجرة وفرض شروط قانونية صارمة يجب على المنظمات استيفائها للتسجيل. ويضيف التسجيل متطلبات مرهقة وتدخلية لعملية تسجيلهم، حيث يعيق حقهم في حرية تكوين الجمعيات. من المهم التأكيد على أن هذه المتطلبات فرضت حصريًا على المنظمات ذات الصلة بالهجرة.

تعرض هذا الإطار القانوني التقييدي لانتقادات شديدة، بما في ذلك من قبل مفوض مجلس أوروبا لحقوق الإنسان و المقررين الخاصين للأمم المتحدة. في يوليو 2020،منظمة العفو الدولية أعربوا عن مخاوفهم بشأن التأثير السلبي لهذه اللوائح على وصول الأشخاص أثناء التنقل إلى الخدمات وإعمال حقوقهم بشكل عام.

في يناير من هذا العام، في ساموس، تم تأكيد هذه المخاوف عندما مُنعت المنظمات التي لم تكمل عملية التسجيل من الوصول إلى (CCAC). وشمل ذلك منظمة أطباء بلا حدود، التي تدير عيادة طبية متنقلة ثلاث مرات في الأسبوع في (CCAC) منذ أبريل 2022، من أجل استكمال النقص في أطباء المخيم. ترك هذا التغيير المفاجئ في السياسة ما يقرب من 1000 مقيم دون الوصول إلى طبيب في (CCAC).

إيطاليا

عمليات إعادة الإدخال من إيطاليا إلى سلوفينيا

في يناير 2023 وحده، شهدت الجماعات العاملة في ساحة ليبرتا وصول 874 شخصًا أثناء التنقل، من بينهم 128 قاصرًا غير مصحوبين بذويهم. في حين أن هذا يمثل انخفاضًا حادًا عن الأشهر السابقة، خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2022، وصل 679 شخصًا فقط إلى تريستي. بلد المنشأ الأكثر شيوعًا هو أفغانستان، حيث تمثل 79 ٪ من جميع مجموعات العبور.

تستند استجابة الحكومة الإيطالية اليمينية المتطرفة لقضية حرية التنقل إلى حد كبير إلى أفكار السيطرة والقمع. صرحت الحكومة علنًا في مناسبات متعددة أنها تريد تقديم "عمليات إعادة الادخال في سلوفينيا". إذا تم تنفيذ ذلك، فمن المحتمل أن يعني هذا أن عمليات الإعادة إلى سلوفينيا ستزداد، مع ارتفاع في سلسلة عمليات الصد.

لسوء الحظ بالنسبة للحكومة، خلال النصف الأول من عام 2022، أصبح من الواضح بشكل متزايد أن هذه الممارسات، التي كانت منتشرة وممنهجة، لا يمكن أن تنجح إلا إذا تم استخدام الحدود الخارجية لأوروبا كأرض نفايات الأشخاص الذين يتنقلون من قبل دول أوروبا الغربية. تحاول السلطات الإيطالية إعادة الأشخاص إلى سلوفينيا بشكل يومي، لكن سلوفينيا لا تسهل هذه الممارسة. في كانون الثاني (يناير)، أفادت الأنباء أن 97 شخصًا تم إعادتهم وإعطائهم أوراق الطرد، تمكنوا بسرعة من العثور على طريقهم إلى تريست وعبروا ساحة ليبرتا. أبلغ 29 شخصًا عن إعادتهم إلى سلوفينيا.

في تطور آخر، تخطط الحكومة الإيطالية لإيجاد مكان مناسب على الحدود "بين تريست وتارفيسيو" يمكن أن يكون بمثابة نقطة ساخنة مغلقة (أي مركز احتجاز للأشخاص المتنقلين). حتى الآن، حظيت هذه الفكرة بتأييد الأحزاب اليمينية في تريستا وكذلك من منطقة فريولي الأوسع. ومع ذلك، لم يتم العثور على موقع بعد.

تركيا

بينما توجد دائمًا فجوة بين الأحداث الفعلية وتقاريرها، يوجد نوع مختلف من الفصل بين أحداث يناير *2023* ووصفها الآن، في أعقاب الزلزال الذي ضرب تركيا وسوريا في 6 فبراير. لم يتم تغطية الحادث في هذا التقرير، بخلاف القول بأن الاستجابة للكارثة في تركيا غالبًا ما تنطوي على كبش فداء وحتى اعتداءات جسدية على اللاجئين والمهاجرين، إلى جانب الحرمان من الحق في الوصول إلى خدمات الطوارئ أو التنقل بحرية داخل حدود البلاد. طوال الوقت، انتقص هذا من التركيز الواضح على تخفيف المعاناة الناجمة عن الكارثة والتعرف الواضح على الجناة في صناعة البناء وفي الحكومة.

تصف هذه المقابلة مع المحامي والناشط السوري طه الغازي الأجواء العدائية التي اشتدت مع اقتراب انتخابات مايو - الظروف التي تجعل عمليات التشهير بعد الزلزال ليست مفاجئة. وفي الوقت نفسه، فإن هذه المقالة في الرابع من كانون الثاني *(يناير)* من النضالات العمالية في عينتاب - حيث كان للزلزال تأثير هائل - تعطينا مثالًا على نوع التضامن الذي نأمل أن ينتشر طوال هذه الفترة. في هذا الوضع، أضرب حوالي *200* عامل تركي وسوري محلي معًا من أجل تحسين الأجور والظروف.

السويد والاتحاد الأوروبي وتركيا

شهد شهر كانون الثاني (يناير) تولي السويد رئاسة مجلس أوروبا لمدة 6 أشهر، في وقت كانت فيه البلاد أيضًا منشغلة في مفاوضاتها الجارية للانضمام إلى الناتو، التي تعارضها تركيا حاليًا. يعتمد اعتراض تركيا إلى حد كبير على كون السويد موطنًا لعدد كبير من السكان الأكراد النشطين، الذين تريد تركيا تسليم أعضائهم بسبب علاقاتهم مع حركة الحرية الكردية وكذلك -كما تزعم تركيا- حزب العمال الكردستاني (PKK). السويد هي أيضًا موطن لكثير من الأشخاص الذين يُزعم أنهم على صلة بحركة غولن - أو FETO (منظمة فتح الله الإرهابية) كما يطلق عليها في تركيا. المدافعون عن الحقوق المدنية و آخرين، يعترضون على أن عمليات الترحيل هذه إلى تركيا تشكل انتهاكًا لمبدأ الدولي حول عدم الإعادة القسرية - التي تنص على أنه لا ينبغي إحضار أي شخص إلى بلد يواجه فيه خطر التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية أو المهينة.

تفاقم هذا الوضع بسبب حالات متكررة لحرق القرآن من قبل المتظاهرين اليمنيين في السويد والدنمارك وهولندا. تم تأطير هذه الاستفزازات المعادية للأجانب والخوف من الإسلام بشكل انتهازي كرد فعل متحدي للشروط التي وضعتها تركيا لانضمام السويد إلى الناتو. أثيرت احتجاجات خارج السفارة والقنصلية السويدية في أنقرة وإسطنبول من مجموعات إسلامية وقومية محافظة مختلفة، مع احتجاجات مماثلة واسعة النطاق في العراق والأردن أيضًا. وردت القنصليات السويدية والأوروبية الأخرى بإغلاق أبوابها مؤقتًا بحجة التهديدات الأمنية. إذا قررت السويد في نهاية المطاف الإذعان لمطالب تركيا وتنفيذ عمليات الترحيل، فقد يضيف ذلك مزيدًا من الشرعية لفكرة تركيا كدولة ثالثة آمنة، أو بالأحرى، يأخذ المزيد من الشرعية بعيدًا عن هذا التصنيف.

زيادة إضفاء الطابع الأمني (أمننة) على حدود تركيا البرية

في أواخر كانون الأول (ديسمبر) إلى كانون الثاني (يناير)، كان هناك عدد من التطورات فيما يتعلق بـ "تأمين" حدود أوروبا التي تؤثر على الحدود البرية لتركيا مع اليونان وبلغاريا. كان أحد هذه التطورات في اليونان إعلان خطط لتوسيع السياج الحدودي بطول 37.5 كيلومترًا مع تركيا بمقدار 35 كيلومترًا أخرى، والذي سيكلف حوالي 100 مليون يورو وسيتم تمويله من الميزانية اليونانية. وفي ديسمبر، حثّ المستشار النمساوي كارل نيهامر للحصول على تمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي لتعزيز السياج على الحدود البلغارية التركية. تلقى هذا مزيد من الدفع في فبراير، عندما اقترحت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دن لاين تعزيز قدرات إدارة الحدود في بلغاريا من خلال توفير طائرات بدون طيار ورادار ووسائل "أخرى" للمراقبة.

لقطات وإحصائيات عمليات صد

حظيت معظم وسائل الإعلام التركية بتغطية كبيرة بشكل مطّرد لعمليات الصد عن طريق البحر والبر من اليونان.لذلك تجدر الإشارة إلى أن القضيتين المتعلقتين بالمواطنين الأتراك الذين تم إعادتهم ثم سجنهم بالكاد ظهرت في أي مكان خارج المنافذ المستقلة النقدية الأصغر وعلى وسائل التواصل الاجتماعي، لأنها ستعقّد كيفية تقديم الهجرة والعدالة في وسائل الإعلام المهيمنة. قدم خفر السواحل التركي عدة ادعاءات مدعومة بالصور ولقطات الفيديو بشأن عمليات صد في بحر إيجه. مقطع فيديو نشره خفر السواحل التركي منتصف يناير وبحسب ما ورد سجلت من قبل طائرة بدون طيار تابعة للبحرية التركية نشرت في ديسمبر يُظهر قاربًا يسير بسرعة عالية في البحر ثم يتوقف، بعد ذلك تم إنزال عدد من الأشخاص على زورق مطاطي ثم المغادرة بسرعة. يُترك الزورق طافياً في البحر حتى تدخل خفر السواحل التركي. كانت الأدلة الأخرى المماثلة على عمليات صد الضباط اليونانيين موضوع عدد من القصص في وسائل الإعلام الكبرى في كانون الثاني (يناير).

صور طائرة بدون طيار نشرتها البحرية التركية تزعم أنها تكشف عن عمليات صد في بحر إيجه من قبل ضباط يونانيين. المصدر: وكالة الأناضول

يواصل خفر السواحل التركي نشر إحصاءات عن عدد حالات الإنقاذ البحري أو التدخل المعاكس التي تحدث على أساس شهري. في هذا الشهر أبلغ موقعهم الإلكتروني عن 29 عملية صد طالت 742 شخصًا.

من ناحية أخرى، تواصل مديرية إدارة الهجرة في تركيا أيضًا إطلاع الناس بانتظام على أعداد التوقيف والترحيل. في 28 يناير، أعلنت أنه حتى الآن في عام 2023، تم ترحيل 8.571 مهاجر "غير نظامي" إلى "بلدان ثالثة" - وأغلبيتهم من الجنسية الأفغانية. كما تم استكمال بيانات الإدارة بـمقاطع فيديو كاملة مع مجموعة متنوعة من الرسوم البيانية التي تعرض إحصائيات مقترنة بموسيقى تصويرية مثيرة.

صور طائرة بدون طيار نشرتها البحرية التركية تزعم أنها تكشف عن عمليات صد في بحر إيجه من قبل ضباط يونانيين. المصدر: وكالة الأناضول

اعتداء جنسي في فان قبل عملية الصد

بعيدًا عن الصورة المصقولة لإدارة الهجرة التي استنتجتها مثل هذه الرسومات والإحصاءات، كانت هناك حالة ذكرت من مقاطعة فان في الخامس من كانون الثاني (يناير) بمشاركة جنديين تركيين اغتصبوا امرأة أفغانية تبلغ من العمر 24 عامًا. ووفقًا للتقرير، فقد قاموا بفصلها عن مجموعة من 16 شخصًا كانوا ينقلونها إلى الحدود الإيرانية - على حد تعبير نقابة المحامين في فان - "ليتم ترحيلهم بطريقة غير قانونية بطريقة" الصد ". وانتقد بيان الجمعية قرار جعل التحقيق الذي تلى ذلك في الاعتداء الجنسي سريًا. وقد نفذوا "ثقافة الإفلات من العقاب" لأولئك الذين تم تمكينهم في نظام يهيمن عليه الذكور وينتشر العداء ضد المهاجرين والذي تتعرض فيه النساء المهاجرات للعنف بشكل خاص.

مقدونيا الشمالية

الاتفاقية المحدثة بين فرونتكس ومقدونيا الشمالية

في يناير / كانون الثاني، كان قرار المجلس بشأن اتفاقية الوضع المحدث بين وكالة الحدود وخفر السواحل الأوروبية (فرونتكس) ومقدونيا الشمالية مطروحًا للنقاش ويخضع للتصويت في لجنة (LIBE) في البرلمان الأوروبي. تم توقيع الاتفاقية المبدئية في عام 2009 "لمواجهة الهجرة غير الشرعية / غير النظامية" من خلال "مراقبة الحدود وكذلك تعزيز الأمن على الحدود بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة". الاتفاقية المحدثة تذكر مرة أخرى مقدونيا الشمالية على أنها "تقع على أحد الطرق الرئيسية للحركات المختلطة غير النظامية". يتماشى التحرك لتحديث هذه الاتفاقية والتشغيل الكامل لوحدات فرونتكس في شمال مقدونيا مع التغييرات الأكبر في منطقة غرب البلقان؛ على سبيل المثال، وجود فرونتكس في شمال صربيا، كما هو موضح في موقعنا في التقرير الشهري الأخير. تتزامن هذه التطورات مع خطة عمل المفوضية لغرب البلقان، الذي تم تفصيله أيضًا في التقرير الشهري لشهر ديسمبر، والذي يسعى إلى تعزيز إدارة الحدود على طول ما يسمى طريق غرب البلقان. سيتم تحقيق هذه الأهداف مع زيادة الدعم التشغيلي من فرونتكس.

فيما يتعلق بتصويت (LIBE) على اتفاقية الوضع المحدثة، أخرت المفوضية تسليم ملف تقييم تأثير الحقوق الأساسية (FRIA) التي كان ينبغي تقديمها لأعضاء البرلمان الأوروبي قبل عدة أيام من التصويت حتى يتمكنوا من أخذ جميع العوامل في الاعتبار. في النهاية، تم تقديم هذا قبل أربعة أيام فقط من إجراء التصويت وهو أمر مثير للقلق بشكل خاص الاكتشاف الأخير من أمين المظالم الأوروبي الذي أوضح أن المفوضية الأوروبية فشلت في ضمان تقييم مخاطر حقوق الإنسان بشكل صحيح قبل تقديم الدعم في المراقبة إلى دول ثالثة في إفريقيا.

وهذا أمر مثير للقلق أيضًا نظرًا للأدلة التي جمعتها (BVMN) والتي تظهر انتهاكات مستمرة للحقوق الأساسية في مقدونيا الشمالية. منذ عام 2020، جمعت (63 (BVMN شهادة عن عمليات صد غير قانونية من مقدونيا مما أثر على ما مجموعه 830 فردًا. تحتوي 97٪ من هذه الشهادات على روايات عن الاستخدام المفرط وغير المناسب للعنف التي تُرتكب ضد الأشخاص المتنقلين؛ وهذا يشمل دفع الناس إلى الأرض، هجمات الكلاب، استخدام رذاذ الفلفل واستخدام الهراوات، اليدين و / أو القدمين. علاوة على ذلك، في 9 شهادات (15٪)تم استخدام سلاح ناري لتهديد المتنقلين وذكر 23٪ من الشهادات التي تم جمعها وجود القصَّر خلال عمليات الصد غير القانونية هذه. وعلى الرغم من ذلك، يبدو أن (FRIA) ترى أن الوضع في مقدونيا الشمالية لا يشكل خطر حدوث انتهاكات جسيمة و مستمرة لإتزامات الحماية الدولية.

ومع ذلك، يقر التقرير بأن التشريع الحالي لا يوفر بدائل لاحتجاز الأشخاص الذين هم في حالة تنقلٍ غير نظامي عندما يؤكد القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان أن الاحتجاز ينبغي أن يكون دائماً تدبيراً أخيراً. كما تعترف بوجود عمليات صد على الحدود بين مقدونيا الشمالية واليونان. ومع ذلك، تبقى الخلاصة أنه لا يوجد خطر حدوث انتهاكات جسيمة أو مستمرة. في حين أن (BVMN) تدرك أنه من الناحية النظرية، فإن وجود فرونتكس في أي منطقة يجب أن يزيد من وضوح الرؤية وبالتالي المساءلة عن هذه الانتهاكات، فإن النتائج الأخيرة من تحقيق OLAF في الوكالة تظهر أن هذا ليس صحيحًا. في ضوء ذلك، تعرب (BVMN) عن قلقها من أن اتفاقية الوضع المحدثة ستستمر خلال الجلسة العامة دون انقطاع ودون معالجة هذه القضايا بشكلٍ كافٍ.

المناصرة

تقديم سيادة القانون

في يناير، قدمت مجموعة العمل القانونية التابعة لـ BVMN ثلاث مساهمات في الدعوة للإدخال في تقرير سيادة القانون للمفوضية الأوروبية. والعرض مفتوح أمام منظمات المجتمع المدني من كل بلد ؛ قدمت BVMN مدخلات لثلاث دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي: كرواتيا واليونان وسلوفينيا.

سيادة القانون تشكل إحدى القيم الأساسية للاتحاد الأوروبي. يشير المصطلح إلى التزام الحكومات بالقانون، بما في ذلك حظر القرارات التعسفية، ووصول الأفراد إلى المحاكم المستقلة والاختصاص القضائي، وجهود مكافحة الفساد، وحرية وسائل الإعلام، وأحكام إعلام الشعب بعمل الحكومة. تتكون آلية سيادة القانون من حوار سنوي بين العديد من هيئات الاتحاد الأوروبي مثل المفوضية والمجلس والبرلمان وممثلي الحكومة الوطنية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

يتم نشر نتائج ذلك في تقرير سنوي تدعو اللجنة فيه الجهات الفاعلة في المجتمع المدني إلى تقديم مساهمات. إذا تم العثور على خرق، قد تبدأ اللجنة إجراءات بشأن الانتهاكات،أو في حال حدوث أزمة، يمكن للمفوضية إطلاق إطار سيادة القانون لمواجهة التهديدات المنهجية في بلدان الاتحاد الأوروبي، مما يستلزم تقييم الوضع في الدولة، وإصدار التوصيات، فضلاً عن مراقبة تنفيذها. وفي حالات عدم امتثال دولة عضو للقيم الأساسية للاتحاد الأوروبي، بما في ذلك سيادة القانون، يمكن تفعيل المادة 7 من معاهدة الاتحاد الأوروبي، مما يؤدي إلى فرض عقوبات على البلد المعني.

ففي المذكرات، في إشارة إلى عام 2022، تقيّم BVMN أن عمليات الصد غير القانونية بطبيعتها تشكل انتهاكًا لسيادة القانون، وفي الوقت نفسه إبعاد الناجين من السلطة القضائية للدولة، وبالتالي تعطيل وصولهم إلى المحاكم والعدالة. بالإضافة إلى ربط طريقة عمل عمليات الصد في البلدان الثلاثة بمبدأ سيادة القانون، تم تضمين معلومات المنظمات الأعضاء بشأن الوصول إلى اللجوء في التقرير، فضلاً عن معلومات عن تنفيذ ومتابعة أحكام المحاكم المتعلقة بعمليات الصد في البلدان المعنية، فضلاً عن تجريم المدافعين عن حقوق الإنسان وتقلص نطاق المجتمع المدني.

في المذكرة المتعلقة باليونان، تم توضيح عدم وصول الناجين إلى العدالة، على سبيل المثال، عدم إجراء تحقيق في قضية 19 حالة وفاة قيل إنها كانت ناجية من عمليات صد على حدود إيفروس في فبراير 2022. وبالإضافة إلى ذلك، أشير إلى عدم إمكانية الحصول على المساعدة القانونية المجانية ؛ الثغرات في نظام اللجوء الجديد، الذي تم إدخاله في أغسطس 2022، مما منع الأشخاص المتنقلين من التسجيل ؛ فضلاً عن عدم وجود محاكمات عادلة للأشخاص المتنقلين، والتي تتميز بأطر زمنية قصيرة للمحاكمات الجنائية ضد الأشخاص المتنقلين والمدد غير المتناسبة للأحكام. فيما يتعلق بالتعددية الإعلامية، فضائح التنصت التي حدثت خلال عام 2022، بالإضافة إلى آثار تشريعات عام 2021 التي تحظر نشر "أخبار كاذبة" معرّفة بشكل غامض وحقيقة أن منظمات المجتمع المدني والصحفيين الذين يغطون قضايا متعلقة بالهجرة قد حرموا من شرعيتهم على وجه الخصوص من قبل المسؤولين الحكوميين على مدار العام. أبلغت (BVMN) أيضًا عن تطور قضية SLAPP ضد 24 من المدافعين عن حقوق المهاجرين في البلاد وتزايد حوادث التجريم التي شهدتها أعضاء الشبكة، فضلا عن التعديلات التي أدخلت على المادة 187 من القانون الجنائي اليوناني الذي ألغى الضمانات القانونية للمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يواجهون التجريم.

في المذكرة المتعلقة بكرواتيا، قدمت (BVMN) معلومات تتعلق بقرار مجلس الدولة الهولندي بإعادة النظر في عمليات الترحيل بحق الأشخاص الذين ينتقلون إلى كرواتيا بناءً على لائحة دبلن، نظرًا لخطر الإعادة وعدم الوصول إلى اللجوء بسبب طريقة عمل عمليات الصد. وبالإضافة إلى ذلك، نوقش الافتقار إلى الرقابة والمساءلة فيما يتعلق بالإشراف على العنف من جانب الشرطة الكرواتية، فضلا عن عدم تنفيذ الحكم الصادر عن M.H. and Others v Croatia، والشواغل الخطيرة المتعلقة بتنفيذ الآلية المستقلة لمراقبة الحدود في البلد.

كما تم التوسع في إنشاء ممارسة تسليم قرارات الطرد "إشعار لمدة 7 أيام" للأشخاص المتنقلين. فيما يتعلق بالتجريم، تمت مناقشة موضوعات SLAPPs ضد الصحفيين، ونقص الحماية في "قانون المبلغين عن المخالفات" المنشأ حديثًا، فضلاً عن تجريم المدافعين عن حقوق المهاجرين بناءً على المادة 53 من قانون الأجانب في كرواتيا.
في المذكرة الخاصة بسلوفينيا، أوضحت BVMN كيف أن ممارسة عمليات الصد المتسلسلة التي تحدث من وعبر سلوفينيا تشكل انتهاكًا لسيادة القانون وعلاقتها المتبادلة باتفاقيات إعادة القبول المعمول بها بين كرواتيا وسلوفينيا. بالإضافة إلى ذلك، تحدثت (BVMN) بالتفصيل عن تأثيرات تعديل قانون الأجانب، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تقييد الوصول إلى اللجوء في حالة "الطوارئ المعقدة". علاوة على ذلك، فإنه يتضمن قسمًا من طول إجراءات اللجوء في البلاد، زاد هذا بالنسبة للأشخاص غير الأوكرانيين المتنقلين؛ عدم تنفيذ الأحكام المتعلقة بالناجين من الصدمات، مثل الحالة / U1686 I 2020 ؛ بالإضافة إلى الرواية العامة المتزايدة لمنظمات المجتمع المدني التي يتم تأطيرها على أنها "مهربين"، بينما في نفس الوقت في خطة العمل الجديدة للبلاد لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، تمت الإشارة إلى مراقبة "المنظمات غير الحكومية الإجرامية"، مما قد يؤدي إلى زيادة في التجريم.

وجدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن كرواتيا مسؤولة مرة أخرى عن وفيات وإصابات الأشخاص المحرومين من حريتهم

في الحكم الصادر عن دارايبو ضد كرواتيا، أصدرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حكماً ثانياً خلص إلى أن كرواتيا انتهكت الحقوق الأساسية للأشخاص المتنقلين. كان المدعي، عبد الجليل دريبو، مغربياً محتجزاً في مركز شرطة حدودي كرواتي مع ثلاثة أشخاص آخرين أثناء تنقلهم. اندلع حريق أدى إلى إصابة عبد الجليل بجروح خطيرة ووفاة أصدقائه الثلاثة، بينما كان من المفترض أن يكونوا تحت إشراف حارسين. واجه أحد هؤلاء الحراس عقوبات تأديبية، لكن لم يتم فتح أي إجراءات جنائية. وبدلاً من ذلك، بدأت الدولة الكرواتية إجراءات جنائية ضد عبد الجليل دريبو نفسه، معلنة أنه يمثل تهديدًا للأمن القومي. أدى ذلك في نهاية المطاف إلى ترحيله إلى المغرب وفرض حظر لاحق على دخول كرواتيا لمدة خمس سنوات.

يمثل عبد الجليل دريبو المحامية ليديا هورفات، بالتعاون مع أحد أعضاء منظمتنا مركز دراسات السلام (CPS). وجدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان انتهاكًا خطيرًا للحق في الحياة بموجب المادة 2 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (ECHR) لأن كرواتيا لم تمنع اندلاع الحريق الذي أدى إلى إصابات خطيرة تهدد الحياة. ووجد الحكم أن هناك انتهاكًا إجرائيًا آخر للمادة 2 بسبب الافتقار إلى تحقيق فعال، مما يشير إلى فشل السلطات الكرواتية في تقييم أوجه القصور التي أدت إلى الحادث، وتصحيحها لمنع وقوع حوادث مماثلة تهدد الحياة في المستقبل. توصل القضاة إلى قرار بالإجماع في الإجراءات.

هذه هي المرة الثانية التي تتحقق فيها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان من صحة شهادات الأشخاص المتنقلين بشأن الانتهاك المنهجي والمستمر لحقوقهم الأساسية على الحدود الكرواتية وداخل الإقليم. الحالة الأولى، بخصوص موت الصغيرة مدينة حسيني فتاة أفغانية تبلغ من العمر ست سنوات قُتلت بعد أن صدمها قطار بعد أن أمرها ضباط الشرطة الكرواتية وعائلتها بالعودة إلى الأراضي الصربية

عن طريق السير على طول سكة القطار - وجد أيضًا أن التحقيق في الوفاة غير فعال. من الواضح مرة أخرى أن المؤسسات ذات الصلة في كرواتيا المكلفة بحماية أرواح وحقوق الأفراد والعمل وفقًا للقانون، تنتهك الحقوق باستمرار وبشكل روتيني وتنتهك القوانين التي يفترض أن تلتزم بها.

في 31 يناير، نشر شركاؤنا في (CPS) ملف البيان الصحفي الثاني بخصوص عدم استجابة رئيس الوزراء الكرواتي الوزير أندريه بلينكوفيتش ووزير الداخلية دافور بوزينوفيتش في الحكم. وهذا أمر مثير للقلق بشكل خاص، بالنظر إلى أن المحكمة اعتبرت الدولة الكرواتية مسؤولة عن انتهاك الحق في الحياة، مؤكدة أن هذه الأرواح لم تكن لتزهق لو تصرفت السلطات الكرواتية وفقًا للقانون واحترمت حقوق الإنسان. أنتونيا بندوليتش ، محامية من مركز دراسات السلام، تسأل: "لا تزال الحكومة، حتى بعد صدور حكمين من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، لآلاف من الشهادات والوثائق والتقارير ولقطات الفيديو والصور الفوتوغرافية، لا تقر بوجود مشكلة منهجية، عندما يكون هذا واضحًا بالفعل للجميع. هذا الاعتراف هو الخطوة الأولى نحو تحمل المسؤولية، وتحمل المسؤولية هو الخطوة الأولى نحو معالجة منهجية للمشاكل . متى ستتحمل الحكومة المسؤولية عن الوفيات والانتهاكات الثابتة لحقوق اللاجئين والمهاجرين الآخرين؟ "

قانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي

في أبريل 2021، نشرت المفوضية الأوروبية اقتراحها بشأن لائحة تضع القواعد المنسقة بشأن الذكاء الاصطناعي (AI)، والتي يشار إليها بشكل أكثر شيوعًا باسم قانون الذكاء الاصطناعي (AIA). الوثيقة هي اقتراح رائد لإطار تنظيمي بشأن الذكاء الاصطناعي الذي يسعى إلى إنشاء إطار قانوني لتطوير واستخدام التكنولوجيا الجديدة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. هذا القانون قيد التفاوض حاليًا بين مجموعات مختلفة على مستوى البرلمان الأوروبي، قبل اعتماد حل وسط نهائي والتصويت عليه. في المرحلة الأولى من هذه المفاوضات، آلاف التعديلات تم طرحها من قبل المجموعات السياسية المختلفة، مما يدل على أن أعضاء البرلمان الأوروبي في اللجنتين الرئيسيتين منقسمون بشكل أو بآخر بين نهج اليمين واليسار، خاصة فيما يتعلق بالنقاط الأكثر إثارة للجدل في التشريع.

في نوفمبر 2021، انضمت (BVMN) إلى تحالف الهجرة لمنظمة العفو الدولية بقيادة (Access Now) و(Statewatch) و (EDRi) و (PICUM) و (Refugee Law Lab). معًا أصدرنا ملف بيان المجتمع المدني موقعة من قبل أكثر من 100 منظمة مجتمع مدني مختلفة (CSOs) تدعو إلى إجراء تغييرات على (AIA) من شأنها إبراز الحقوق الأساسية والاعتراف على وجه التحديد بأن أنظمة الذكاء الاصطناعي تؤدي إلى تفاقم الاختلالات الهيكلية في السلطة، حيث تقع في الغالب على المهمشين بالفعل في مجتمعاتنا. كما حدد تحالف الهجرة لمنظمة العفو الدولية عددًا من تعديلات محددة إلى صياغة تشريعات (AIA) التي من شأنها معالجة الآثار الهيكلية والمجتمعية والسياسية والاقتصادية لاستخدام الذكاء الاصطناعي، وإعطاء الأولوية للأشخاص المتضررين وحماية الحقوق الأساسية.

نشرت (BVMN) أدلة كثيرة توثق كيفية استخدام التقنيات الجديدة والذكاء الاصطناعي لتسهيل عمليات الصد غير القانونية، و لضمان استمرارها دون اكتشاف. في سلسلة تويتر في شهر يناير، تم إبراز الشهادات المباشرة من قاعدة البيانات الخاصة بنا والتي تشير إلى استخدام تقنيات مختلفة متضمنة في حوادث الصد عبر مجموعة من الحدود. أحد الأجهزة المحددة التي ظهرت كثيرًا في شهاداتنا هي الطائرات بدون طيار، والتي تُستخدم لتحديد مواقع مجموعات العبور وصدها، أو للتحقق مما إذا كان المسار واضحًا على الجانب الآخر من الحدود قبل تنفيذ عمليات الصد لتجنب اكتشاف أمرهم. منذ عام 2018، (BVMN) جمعت 36 شهادة تشير إلى طائرات بدون طيار، أثرت على 1016 فردًا. تقوم الطائرات بدون طيار بجمع كميات هائلة من البيانات، والطريقة التي تعمل بها - بصمت ومن بعيد - تجعل من المستحيل تقريبًا على الأفراد أن يدركوا أنهم حتى يخضعون للمراقبة. وهذا يثير مخاوف أخلاقية وكذلك انتهاكات محتملة لحقوق الإنسان حول التحرر من التمييز، والحق في الخصوصية، وقضايا حماية البيانات، وكذلك الآثار على الحريات المدنية والكرامة الإنسانية.

هذا مجرد مثال واحد على سبب أهمية (AIA) وتنظيم استخدام التقنيات الجديدة لحماية الحقوق الأساسية للأشخاص المتنقلين. أحد العيوب الرئيسية في (AIA) هو أن أي نوع من الضمانات والمحظورات حول التقنيات تقتصر على المطور للتكنولوجيا ولا تنطبق على مستخدم تلك التكنولوجيا. إذا عدنا إلى حالة الطائرات بدون طيار، فهذه ليست تقنية "سيئة" في حد ذاتها، ولم يتم تطويرها لاستخدامها لتحديد مكان الأشخاص أثناء التنقل وصدهم بشكل غير قانوني. في الواقع، هناك عدد من الأمثلة حيث كانت تستخدم لتنسيق البحث والإنقاذ عمليات (SAR). تأتي المشكلة من كيفية استخدام مسؤولي الحدود للطائرات بدون طيار، وتسليحها ضد الأشخاص المتنقلين. ومع ذلك، في الصيغة الحالية لاتفاق AIA، لن يتم تطبيق أي ضمانات حول الطائرات بدون طيار إلا على المطورين، وبالتالي تفويت أي فرصة لحماية حقوق مجموعات العبور التي تخضع للضغط الذي يسهله استخدام الطائرات بدون طيار على وجه التحديد.

مع استمرار المفاوضات في البرلمان، سنواصل الضغط على أعضاء البرلمان الأوروبي لمقاومة الأحكام الضارة الواردة في اللوائح الحالية و لضمان ضمانات كافية للأشخاص المتنقلين. يمكنك متابعة عمل تحالف الهجرة والذكاء الاصطناعي على الموقع الجديد.

قائمة التقارير

حجم المجموعة	الجنسيات	تاريخ التسجيل	حادثة	رابط
من رومانيا إلى صربيا				
4	سوريا	-	21 ديسمبر	1.1
من المجر إلى صربيا				
1	المغرب	-	10 ديسمبر	2.1
10	أفغانستان، المغرب، تونس	21 يناير	18 ديسمبر	2.2
20	المغرب	8 يناير	5 يناير	2.3
10	سوريا	7 يناير	5 يناير	2.4
3	المغرب	21 يناير	7 يناير	2.5
14	سوريا، العراق، فلسطين	17 يناير	16 يناير	2.6
8	أفغانستان، سوريا	18 يناير	16 يناير	2.7
10	سوريا	19 يناير	18 يناير	2.8
20	سوريا، المغرب، غامبيا	20 يناير	20 يناير	2.9
4	المغرب	28 يناير	23 يناير	2.10
37	المغرب، سوريا، غير معروف	3 فبراير	30 يناير	2.11

حجم المجموعة	الجنسيات	تاريخ التسجيل	حادثة	رابط
من كرواتيا إلى صربيا				
5	الجزائر، المغرب، السودان، تونس	12 فبراير	3 يناير	3.1
من البوسنة والهرسك إلى صربيا				
3	المغرب	16 يناير	12 يناير	4.1
من كرواتيا إلى البوسنة والهرسك				
8	أفغانستان، الأردن، فلسطين	9 يناير	2 يناير	5.1
7	كوبا	27 يناير	7 يناير	5.2
3	المغرب	21 يناير	7 يناير	5.3
5	الجزائر، غير معروف	16 يناير	13 يناير	5.4

هيكلية الشبكة ومعولمات الاتصال

BVMN هي مسعى تطوعي، تعمل كتحالف للمنظمات في غرب البلقان واليونان. تعتمد BVMN على جهود المنظمات المشاركة العاملة في مجال التوثيق والإعلام والدعوة والتقاضي.

نقوم بتمويل العمل من خلال المنح والمؤسسات الخيرية، ولا نحصل على أموال من أي منظمة سياسية. تغطي النفقات دعم النقل للمتطوعين في الميدان وأربع وظائف مدفوعة الأجر.

لمتابعة المزيد من شبكة مراقبة العنف الحدودي، قم بزيارة موقعنا على الإنترنت للحصول على أرشيف الشهادات بالكامل والتقارير الشهرية السابقة والأخبار المنتظمة. لمتابعتنا على وسائل التواصل الاجتماعي، تابعنا على Twitter handleBorder_Violence وعلى Facebook.

لمزيد من المعلومات حول هذا التقرير أو المزيد حول كيفية المشاركة، يرجى مراسلتنا عبر البريد الإلكتروني على mail@borderviolence.eu.

للطلبات الصحفية والإعلامية، يرجى الاتصال بـ press@borderviolence.eu